الأهرام

المصدر :

التاريخ :

التوطين اصبح امراً واقعاً في السياسة الدولية

اريحا ـ غزة نهاية قضية وبداية مشكلة

مشروع غزه - اريحا الذي وافق عليه عرفات منفرداً بمعزل عن باقي الوفود العربية، وعن شريحة كبرى من الشعب الفلسطيني، والذي وصفه رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه برّي بانه كعب دايفيد رقم ٢، هل يكون بداية حلّ كما يقول عرفات، ام انه نهاية قضية وبداية مشكلة جديدة كما يقول الرئيس الحص؟ وهل ان خطر اندلاع حرب اهلية حقيقية بين الفصائل الفلسطينية امر واقع حتماً؟ اسئلة تطرح بالحاح والاجوبة تنتظر الايام المقبلة.

بيروت ـ عماد جودية

عندما كان رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات يصافح قادة الحركة الوطنية اللبنانية فرداً فرداً وفي مقدمهم الوزير وليد جنبلاط، وقد اصطفوا على رصيف مرفأ بيروت عام ١٩٨٢ لتوديعه، بعد قرار ترحيله مع مقاتليه من العاصمة اللبنانية، على اثر الاتفاق الذي وقّعه المبعوث الاميركي انذاك فيليب حبيب مع الحكومة الاسرائيلية، في اعقاب اجتياح جيشها للبنان واحتلاله بيروت، التفت عرفات نحو عدد من مراسلي التلفزة الغربية وخاطبهم وهو رافعاً شارة النصر: «انا ذاهب الى فلسطين».

يومها لم يكن احد يعرف ان فلسطين التي سيذهب اليها عرفات بعد احد عشر عاماً من رحيله عن بيروت، ستكون غزه ـ اريحا، هو وحده فقط كان يعرف بقرارة نفسه اين سيحطّ رحال ثورته، وقد عبّر عن هذا التوجه بطريقة غير مباشرة عندما صرّح في اعقاب لقائه بالرئيس المصري حسني مبارك عند وصوله الى الاسكندرية قادماً من بيروت، «نحن نريد فقط خمسة كيلومترات من الارض لنرفع فوقها علم فلسطين».

ولكن يخشى كما يقول رئيس الحكومة اللبنانية الاسبق الدكتور سليم الحص ان يكون علم فلسطين الذي ينتظر ان يرفع قريباً فوق غزه واريحا «نهاية» لقضية و«بداية» لمشكلة، قد تقود اذا تفاعلت وتفاقمت الى فتنة لا احد يعرف ماذا ستكون نتائجها وانعكاساتها على الوضعين الفلسطيني والعربي، وكيف ستنتهي، خصوصاً ان الاعتقاد السائد عند المراقبين هو ان هدف اسرائيل من هذا الاتفاق هو احداث انقسام

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بين الفلسطينيين وتحديداً بين منظمة التحرير وحركة «حماس» حول تسلم هذا القطاع وادارته بعد الاحتلال، بحيث يتحول هذا الانقسام الى «حرب اهلية فلسطينية» تؤدي الى انهاء «الانتفاضة» وتشغل الفلسطينيين عن المطالبة باستعادة الضفة الغربية، فتكون اسرائيل هي التي استفادت من خطوة الانسحاب من قطاع غزه واريحا، واظهرت للراي العام العالمي انها دولة محبة للسلام، وتسعى صادقة اليه بخطوات فعلية، مع العلم ان هذا القطاع يشكل بالنسبة الى اسرائيل عبئاً سواء من حيث تصاعد عمليات الانتفاضة فيه، او من حيث ارتفاع نسبة اللاجئين من سكان القطاع، وضيق الموارد الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، وهذه من الاسباب التي تدفع اسرائيل الى التخلص من قطاع غزه، اضافة الى انه يعتبر من حيث موقعه الجغرافي معزولاً عن اي عمق عربي، وان تواصله مع الاراضي المصرية تقطعه المستوطنات الاسرائيلية كعازل بشري وجغرافي، بينما يفصله عن الضفة الغربية نحو ٤٥ كيلومتراً من الاراضي الاسرائيلية، ولا يوجد فيه ميناء يمنحه منفذاً بحرياً.

ولهذا لا يستبعد وزير الخارجية اللبناني فارس بويز ان تتحول منطقة غزه ـ اريحا الى «حزام امني فلسطيني» غير مباشر، بحيث تعمد اسرائيل الى طرد وتهجير من تريد من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والقدس باتجاهه، بدل وضعهم في سجونها او بدل طردهم الى داخل الشريط الحدودي في جنوب لبنان.

من هنا يعارض المتشددون الفلسطينيون ان يبدأ تطبيق الحكم الذاتي في قطاع غزه واريحا، لان هذه الخطوة تنتزع اكثر المواقع الفلسطينية ضغطاً على اسرائيل، لكونها البؤرة الاكثر استنزافاً وقلقاً لاسرائيل، عدا عن التجزئة في تطبيق الحكم الذاتي، في راي المعارضين والمعترضين الفلسطينيين قد تنعكس تجزئة على باقي المناطق المحتلة الاخرى في الضفة، لانه يستحيل ان يشكل قطاع غزه مع منطقة اريحا ولاية جغرافية واحدة من دون تواصل جغرافي بينهما وبين الضفة.

والخوف من اندلاع قتال بين انصار منظمة التحرير الفلسطينية بزعامة عرفات من جهة وانصار معارضيه بقيادة «حماس» والمنظمات الفلسطينية المتطرفة من جهة اخرى، حول السيطرة على قطاع غزه واريحا بعد الانسحاب الاسرائيلي المنتظر منهما، عبّر عنه عرفات نفسه عند مطالبته الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي بارسال قوات دولية الى هناك للاشراف على انتقال الامن من ادارة الاحتلال الى ادارة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وقد جاءت مطالبة عرفات بارسال قوات دولية الى قطاع غزه واريحا في اعقاب البيان الذي صدر في بيروت وحمل توقيع حركتي «حماس» و«الجهاد الاسلامي» والذي اعتبر «ان هذا الاتفاق لا يمثل الاّ من وقّعه»، وهو غير موجود بالنسبة للتنظيمين المذكورين. ووصف البيان الاتفاق بانه تنازل عن كل التراب الفلسطيني، مجدداً العهد بمواصلة الانتفاضة في الداخل والكفاح المسلّح في الخارج حتى استعادة كل الاراضي الفلسطينية المحتلة.

انطلاقاً من هذا الواقع المستجدّ تبدي القيادات الرسمية اللبنانية خشيتها من انتقال الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية الى الساحة اللبنانية عبر تجديد العمل الفدائي المسلّح ضد اسرائيل في الجنوب، انطلاقاً من مخيمات صور وصيدا والبداوي، لا سيما بعدما اعلن المسؤول العسكري لحركة «فتح» في لبنان المقدم منير مقدح رفضه لقيادة عرفات ودعوته له للتنحي بعدما باع قضية شعبه بحفنة تراب على حدّ تعبيره.

وانطلاقاً من هذه المخاوف يؤكد الوزير بويز ان الرد العملي لتحصين الساحة اللبنانية من رياح الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية المتوقع ان تهب عاصفتها بعد التوقيع الرسمي المنتظر على اتفاق غزه ـ اريحا، يتمثل بمزيد من التنسيق بين لبنان وسوريا في شتى المستويات السياسية والعسكرية والامنية من اجل مواجهة المتغيرات الخطيرة التي ستشهدها المنطقة، والتي ستترتب على هذا الاتفاق، وفي مقدمها توطين فلسطينيي الشتات حيث هم، اي في البلدان التي يقيمون فيها، وهذا يعني توطين نصف مليون لاجىء فلسطيني يقيمون على الاراضي اللبنانية.

وزير لبناني بارز كشف لـ«الدولية» ان بند التجنيس الذي اقره «اتفاق الطائف» والذي ستضعه الحكومة اللبنانية موضع التنفيذ قريباً، يلحظ تجنيس ٧٠ الف لاجىء فلسطيني، وهذا العدد قد يرتفع ليطاول كل الفلسطينيين المقيمين على الاراضي اللبنانية بعدما تاكد للجهات الرسمية اللبنانية والعربية ان التوطين اصبح امراً واقعاً في السياسة الدولية.

ويقول الوزير المذكور ان الحلّ الوحيد الذي ستنتهجه الحكومة اللبنانية لاستيعاب خطرة التوطين بهدف تجنيب البلاد «حرب اهلية جديدة» سيكون اقرارها «اللامركزية

الحص: حذار الفتنة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بويز: حزام امني جديد

الادارية» لتسهيل تجميع الفلسطينيين في منطقة واحدة قد تكون منطقة عكار في شمال لبنان. وهذه الخطوة من شأنها الحفاظ على صيغة العيش المشترك التي يقوم عليها النظام في لبنان.

ويكشف الوزير عينه ان من بين الشروط التي تضعها الولايات المتحدة الاميركية لاطلاق يد المساعدات الدولية لاعادة اعمار ما هدمته الحرب في لبنان هو قبوله بـ«توطين» الفلسطينيين المقيمين على ارضه، والا فانه سيبقى معرّضاً للاضطراب السياسي والامني في اية لحظة، وقد كان العدوان الجوي الاسرائيلي الاخير على جنوبه والذي ادى الى نزوح نصف مليون مواطن من قراهم اكبر شاهد على ما يمكن ان يصيب لبنان مستقبلاً في حال استمرار رفضه لمشاريع التسوية في المنطقة التي ستكون على حسابه وفي مقدمها التوطين.

ويرى الوزير البارز ان «بلدوزر حل الامر الواقع» في المنطقة يسير بخطى ثابتة ولا يستطيع احد ايقافه، بعدما تأكد لجميع الاطراف المعنية بعملية السلام، وتحديداً الفلسطينيين، انهم لا يستطيعون الحصول على كل ما يريدون، بل الحصول على الحد الادنى من الحقوق.

واستناداً الى معلومات الوزير البارز، فان اخراج قطاع غزه - اريحا من الاحتلال الاسرائيلي تطبيقاً لمبدأ تجزئة الحكم الذاتي، يأتي من ضمن خطوات الحل الشامل في المنطقة، حسبما نقل مصدر ديبلوماسي مطلع لـ«الدولية». فالتقدم المنتظر بعملية السلام الذي تحدث عنه وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر اثناء زيارته الاخيرة الى المنطقة لن يشمل فقط المسار الفلسطيني - الاسرائيلي، بل باقي المسارات الاخرى وفي طليعتها المساران السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي.

وفي هذا الاطار، كشف المصدر الديبلوماسي ان سوريا تلقت تأكيدات اميركية حملها اليها كريستوفر وتتضمن موافقة اسرائيلية على الانسحاب من الجولان خلافاً للسابق، وقد باتت سوريا واثقة من ان الانسحاب الكامل من الجولان بات مضموناً في التسوية السلمية النهائية بعد التقدم الظاهر والكبير الذي حصل على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي.

واكد المصدر الديبلوماسي، ان قوات متعددة الجنسية من بينها قوات اميركية سترابط في المنطقة الفاصلة بين حدود البلدين بعد الانسحاب من الجولان وتفكيك المستعمرات التي اقيمت عليه. وهذا الامر سينسحب ايضاً على الجنوب الذي سيشهد انسحابات اسرائيلية متتالية باشراف قوات متعددة الجنسية، تبدأ من منطقة جزين في مرحلتها الاولى، ثم من منطقتي البقاع الغربي وحاصبيا في مرحلتها الثانية ومن مناطق مرجعيون والخيام وبنت جبيل والناقورة في مرحلتها الثالثة والاخيرة.

واوضح المصدر الديبلوماسي ان التقدم المنتظر على المسارين السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي سيؤدي الى اعلان دمشق وبيروت عن مشاركتهما في المفاوضات المتعددة الاطراف التي قاطعاها في انتظار تحقيق التقدم المشار اليه اعلاه.

لكن رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري يخالف معلومات المصدر الديبلوماسي البارز، ويشاطر الرئيس الحص والوزير بويز مخاوفهما من انعكاس الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي حول غزه واريحا سلباً على الوضع العربي عموماً والوضع اللبناني خصوصاً.

ويصف الرئيس بري اتفاق غزه - اريحا بانه «كمب دايفيد رقم ٢»، مستبعداً ان يساعد هذا الاتفاق في تحقيق تقدم ملموس في العملية السلمية برمتها، لان قبول الجانب الفلسطيني بهذا الاتفاق - حسب رايه - يعتبر تفرّداً وخروجاً عن الاجماع العربي، وهذا الامر من شأنه ان يعقّد العملية التفاوضية بدل ان يسهّلها.

ويرى الرئيس بري ان هذا الاتفاق هو مقدمة لمزيد من التنازلات الفلسطينية على حساب الحق العربي وابرزها التخلي عن القدس، وترك فلسطينيي الشتات من دون مرجعية فلسطينية بعد حل منظمة التحرير كما هو متوقع، والقبول بحكم ذاتي مجتزأ مقابل وقف المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة.

واعتبر الرئيس بري ان انفراد عرفات بتوقيع اتفاق غزه - اريحا هو طعن بالموقف العربي الموحد، وطعن بالقضية الفلسطينية نفسها، لان عرفات ارتضى اقامة حكم ذاتي على فتات الارض الفلسطينية وليس على كامل الارض الفلسطينية، مما عرّض العملية التفاوضية لانتكاسة خطيرة، اذ لا يعقل ان ينفرد عرفات بحل مجتزأ فيما تتمسك الاطراف العربية الاخرى المعنية بالمفاوضات بالحل الشامل الذي يقوم على مبادلة الارض بالسلام.

وتوقّع الرئيس بري ان تشهد المنطقة بعد توقيع اتفاق غزه - اريحا تحولات خطيرة، لان ما اقدم عليه عرفات هو اخطر بنتائجه من نتائج نكبة ١٩٤٨.

ورأى الرئيس بري ان الصراع الآن سينتقل بفضل عرفات من صراع عربي - اسرائيلي وفلسطيني - اسرائيلي الى صراع عربي - فلسطيني وفلسطيني - فلسطيني، وهذا ما تريده اسرائيل وتسعى اليه ●

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية